

الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في المنجز والمنشود

The Tunisia–European Union Partnership: A Critical Reading of Achievements and Aspirations

أنور جمعاوي

مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة، (تونس)

anouarjamaoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/11/12 تاريخ قبول النشر: 2025/12/25 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تروم هذه الورقة دراسة مسار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي من منظور تحليلي - نقدي، يستجلي الفجوة بين المنجز والمنشود في العلاقات بين الطرفين. وتنطلق من فرضية مفادها أنّ هذه الشراكة، رغم تعدد برامجها وغناها المؤسسي، ما تزال محكومة بعدم التكافؤ البنوي، إذ تحتفظ أوروبا بموقع الشريك المهيمن اقتصاديًا وسياسيًا، فيما تبقى تونس في موقع التابع اقتصاديًا والحارس أمنياً لجنوب أوروبا. كما تُظهر الدراسة انتهاج الاتحاد الأوروبي بعد 2011 مقارنة مزدوجة، تجمع بين دعم الانتقال الديمقراطي وربط المساعدات بملف الهجرة ومراقبة الحدود، وجسدت مذكرة 2023 استمرار منطق «أمننة العلاقة» مع تونس بدل بناء شراكة تنموية متكافئة بين الجانبين. وتخلص الورقة إلى أنّ تصحيح مسار الشراكة يقتضي من تونس إعادة تعريف أولوياتها التفاوضية وتنويع شركائها، ويتطلب من الاتحاد الأوروبي مراجعة مقارنته المتوسطة والانتقال من المشروطة إلى بلورة علاقات بينية، بناءً ومتكافئة مع تونس خصوصاً ودول الجنوب عموماً.

الكلمات مفتاحية: تونس والاتحاد الأوروبي؛ اتفاق الشراكة 1995؛ مذكرة التفاهم 2023؛ الأمن والهجرة؛ التنمية غير المتكافئة؛ التبعية الاقتصادية.

Abstract:

This paper examines the evolution of the partnership between Tunisia and the European Union through a critical and analytical lens, exploring the gap between achievements and aspirations in their bilateral relations. It argues that, despite the institutional depth and diversity of cooperation programs, the partnership remains structurally asymmetric: the EU retains its dominant economic and political position, while Tunisia continues to function as both an economic subordinate and a security buffer for Southern Europe.

Since 2011, the European Union has adopted a dual approach, combining support for Tunisia's democratic transition with the conditional linking of financial assistance to migration management and border control. The 2023 Memorandum of Understanding reflects the continuation of this securitized approach rather than a move toward a balanced developmental partnership. The paper concludes that realigning the partnership requires Tunisia to redefine its negotiating priorities and diversify its alliances, while the EU must rethink its Mediterranean policy, moving beyond conditionality toward constructive and equitable relations with Tunisia in particular and the Global South in general.

Keywords: Tunisia and the European Union; 1995 Association Agreement; 2023 Memorandum of Understanding; Security and Migration; Unequal Development; Economic Dependence.

1. مقدمة:

يتبين الناظر في تاريخية العلاقات الدولية بين بلدان ضفتي المتوسط، أنّ تونس ترتبطها بالاتحاد الأوروبي علاقات وثيقة، عريقة، تمتدّ في الزمان والمكان، وتشمل مجالات حيوية متعددة سياسية وثقافية واقتصادية وأمنية/ عسكرية وغيرها. وبحكم موقعها الجغرافي المتميز جنوب البحر الأبيض المتوسط وشمال القارة الإفريقية، في مواجهة الضفة الأوروبية، اكتسبت تونس مكانة استراتيجية جعلت منها نافذة على كلّ من فضاء المغرب العربي وعمق القارة الإفريقية، ومركزاً للتواصل بين الشمال والجنوب. وقد مكّنها هذا الموقع من أن تكون حلقة وصل محورية في تعزيز التبادل التجاري، والتفاعل الثقافي، والتنسيق الأمني بين ضفتي المتوسط.

لذلك لم يكن مستغرباً أن تسعى أوروبا إلى تطوير سياسات الجوار والشراكة مع تونس، عبر اتفاقيات تهدف إلى تأمين فضائها الإقليمي والحدّ من الهجرة غير النظامية وحركة التنظيمات العابرة للحدود، فضلاً عن فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها. وفي المقابل، مثّلت هذه الشراكة فرصة لتونس من أجل الانخراط في مسار التعاون الأوروبي المتوسطي، وتأهيل اقتصادها ليلعب دوراً فاعلاً في مشاريع الاستثمار والتنمية المشتركة بين الشمال والجنوب.

تُعَدّ الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي من أبرز النماذج التي تجسّد طبيعة العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه، فهي تمثل مزيجاً من التفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم على شراكة ببنية ذات واجهات متعدّدة، ضمن سياق دولي متحوّل. والواقع، بعد مرور ما يقارب ثلاثة عقود، أنّ هذه التجربة على أهمّيتها، ما انفكت تعترّيها اختلالات بنيوية عميقة، تتمثّل أساساً في استمرار عدم تكافؤ المكاسب بين الطرفين، وفي استمرار التبعية الاقتصادية والتجارية لتونس تجاه السوق الأوروبية، فضلاً عن ضعف المردود الاجتماعي لمشاريع التعاون المعلنة.

وبناء عليه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تمعين النظر في العلاقة بين المنجز والمنشود في مسار الشراكة التونسية-الأوروبية من خلال تتبع تطوّرها التاريخي، وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستشراف إمكانيات إعادة صياغتها على أسس أكثر تكافؤاً وتشاركية بين الجانبين.

وتوجّه هذه الدراسة أسئلة إشكالية أهمّها:

* إلى أيّ مدى نجحت الشراكة في تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والاندماج الاقتصادي؟

* هل تمكّنت تونس من تحويل هذه الشراكة إلى رافعة للتحديث والانتقال الاقتصادي، أم تحوّلت إلى فضاء جديد لإعادة إنتاج التبعية؟

* ما المطلوب من الطرفين الأوروبي والتونسي لإصلاح الشراكة وتطويرها، وتحويلها من علاقة «مركز-هامش» إلى علاقة ثنائية متوازنة، قائمة على لمصالح المتبادلة والتعاون المشترك؟

اعتمدنا في مقاربة هذه الأسئلة منهجاً يراوح بين الوصف، والتحليل، والنقد، ويستحضر وثائق رسمية وتقارير أوروبية ودراسات أكاديمية معاصرة، بغية استجلاء معالم

الفجوة بين الوعود النظرية للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي ونتائجها الفعلية على أرض الواقع، واجترح مقترحات لإمكان ترشيدها وتطويرها مستقبلاً لتكون شراكة بينية، بناءً، متكافئة ومربحة للطرفين.

2. التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي: لمحة تاريخية:

تاريخياً، يعود أول اتفاق تجاري بين تونس والمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى سنة 1969، وتمّ التوقيع على اتفاق تعاون بين الطرفين سنة 1976، وفتحت المفوضة الأوروبية، وهي من بين أبرز هياكل الاتحاد الأوروبي فرعاً لها في تونس سنة 1979، وأصبحت تونس سنة 1995 أول بلد من جنوب المتوسط يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، وتمّ بموجبها إحداث منطقة للتبادل التجاري الحرّ بين الجانبين سنة 2008، ومثلّ اتفاق الشراكة سنة 1995 الإطار القانوني للتعاون بين تونس والشريك الأوروبي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واندرج في إطار اتفاقية برشلونة للشراكة الإقليمية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط الذي انخرطت فيه تونس منذ سنة 1995 UPM، واستفادت تونس من سياسة الجوار الأوروبية (E.N.P) (2004) وصاغت خطة عمل الجوار مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وتضمنت الأهداف الاستراتيجية للتعاون بين الجهتين، وتمّ تجديد تلك الخطة سنة 2013 لمدة خمس سنوات (2013 – 2017).

وعرف مسار العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي تحوُّلاً نوعياً بعد ثورة 2011، إذ قرّر الاتحاد دعم مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد، فرقّع سقف المساعدات المالية لتونس، ووسّع مجالات التعاون معها لتشمل الإصلاح السياسي، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات والتنمية الجهوية والمحلية، وتطوير الإعلام وتفعيل دور المجتمع المدني، وإسناد المسار الانتخابي، ومنح الإتحاد الأوروبي تونس صفة الشريك المميّز (19 نوفمبر 2012)، وتمّ الإعلان رسمياً عن انطلاق مفاوضات التبادل الحر الشامل والمعمّق بين الجانبين يوم 13 أكتوبر 2015.

وتمّ في 2023، توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد وتونس، تضمنت محاور جديدة: الاستقرار الكلي، الاقتصاد والتجارة، الانتقال الطاقوي، الهجرة والتنقل، والتبادلات الثقافية.

3. المنجز الاقتصادي للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي:

يُعدّ المنجز الاقتصادي للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي الركيزة الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين الجانبين، باعتبار أن الشراكة انطلقت في الأصل من منطق اقتصادي تجاري هدفه المعلن إدماج الاقتصاد التونسي تدريجياً في السوق الأوروبية وتعزيز قدرته التنافسية. فقد مثلّ اتفاق 1995 نقطة تحوّل محورية فتحت الباب أمام تحرير المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات الأوروبية، غير أنّ حصيلة أكثر من عقدين كشفت عن اختلالات هيكلية في التوازن بين الطرفين، حيث ظلت تونس طرفاً تابعاً في سلاسل القيمة الأوروبية، مع محدودية انعكاس الانفتاح على التنمية المستدامة. لذلك، نهتمّ في هذا المستوى من التحليل بالوقوف عند تطوّر المبادلات التجارية بين الطرفين، وتقييم أثر الاستثمار

الأوروبي في الاقتصاد الوطني، واستكشاف حدود المكاسب الاقتصادية والمؤسسية التي أفرزتها هذه الشراكة خلال العقود الماضية.

1.3 تطوّر المبادلات التجارية وهيمنة السوق الأوروبية:

شكّل اتفاق الشراكة الموقع سنة 1995 نقطة تحوّل جوهريّة في تاريخ المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي، إذ كرّس انخراط الاقتصاد التونسي في منطق الانفتاح والليبرالية، وفتح السوق الوطنية تدريجياً أمام المنتجات الأوروبية الصناعية. فمنذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سنة 1998، تمّ تفكيك الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية على مدى اثني عشر عاماً، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري لتونس، حيث يُمثّل 54.8% من تجارتها في عام 2024: 67.2% من صادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي، و45.2% من وارداتها منه. وتحتل تونس المرتبة 35 بين أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي، حيث تُمثّل 0.5% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي مع العالم في عام 2024، ما جعل التبعيّة التجارية متبادلة من حيث الحجم. لكن غير متكافئة من حيث البنية. تتوزع الصادرات التونسية نحو أوروبا أساساً بين قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والمكونات الكهربائية والميكانيكية، في حين تتركز الواردات في الآلات والمعدات الصناعية والمنتجات الكيماوية والمواد الطاقية.

هذا التركيب البنيوي يعكس استمرار الطابع التبعية للعلاقات الاقتصادية، حيث تبقى تونس في موقع الموردّ للمنتجات نصف المصنّعة أو ذات القيمة المضافة الضعيفة، مقابل استيراد المواد عالية التكنولوجيا ورأس المال الصناعي. كما بيّنت إحصاءات المفوضية الأوروبية أن إجمالي المبادلات التجارية بين الطرفين بلغ نحو 25 مليار يورو سنة 2024، وهو رقم يعكس حجم التبادل التجاري الكبير بين الجانبين، لكنه لا يعكس بالضرورة توازناً في المكاسب، إذ سجّل الميزان التجاري عجزاً هيكلياً لصالح الاتحاد الأوروبي بنحو 5 مليارات يورو في السنوات الأخيرة. وقد ساهم تفكيك الحواجز الجمركية في تقليص إيرادات الدولة التونسية من العائدات الجبائية، ما أضعف المالية العمومية وأثّر في تمويل الخدمات الاجتماعية. ومع أنّ الانفتاح التجاري ساعد على تحسين جودة المنتجات المصدّرة عبر الالتزام بالمعايير الأوروبية، فإنه زاد أيضاً من ضغط المنافسة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، التي عجز كثير منها عن مجاراة المستوردات الأوروبية.

تُخبر البنية القطاعية للمبادلات بين تونس والاتحاد الأوروبي بنمط من التكامل غير المتكافئ، ينبني على تبادل غير متوازن بين الصناعات التحويلية الخفيفة والمنتجات التكنولوجية العالية. فبينما يظلّ الاتحاد الأوروبي الوجهة الأساسية للواردات الصناعية التونسية (خصوصاً في الميكانيك والكهرباء)، تفقّر الصادرات التونسية إلى التنوع الجغرافي والقطاعي، إذ تتركز على عدد محدود من الأسواق الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. ويلاحظ أنّ تونس لم تنجح في تطوير صادراتها الزراعية والغذائية بالقدر الكافي بسبب الحواجز غير الجمركية التي تفرضها السياسات الزراعية الأوروبية، بما في ذلك القيود الصحية ومعايير الجودة المعقّدة. كما لم تستفد البلاد من تحرير الخدمات بشكل فعلي، رغم أنّه من المجالات القادرة على تحقيق فائض تجاري نسبي.

في المقابل، تستفيد الشركات الأوروبية العاملة في تونس من بيئة إنتاج منخفضة الكلفة ومن نظام تصدير حرّ، إذ تعمل أغلبها وفق نظام «المؤسسات المصدّرة كلياً» الذي يسمح بإعادة تصدير المنتجات نحو أوروبا دون رسوم، ما يجعل تونس بمثابة قاعدة تصنيع لوجستية قريبة من السوق الأوروبية أكثر من كونها شريكاً متكافئاً.

هذا النمط من العلاقة التجارية رسّخ ما يسميه بعض الباحثين «الاعتماد المتبادل غير المتكافئ»، حيث تبقى القيمة المضافة الحقيقية متمركزة في الضفة الشمالية للمتوسط. ومن ثمّ، فإن تحرير التجارة لم يؤدّ إلى تحسين موقع تونس في سلاسل القيمة، بل جعلها أكثر حساسية لتقلّبات الطلب الأوروبي والأزمات الاقتصادية في الشمال.

ورغم محاولات الاتحاد الأوروبي دعم التحديث الصناعي عبر برامج بيئية مختلفة، فإنّ العجز التجاري ظلّ قائماً، ما يطرح سؤالاً جوهرياً حول جدوى نموذج الانفتاح غير المشروط في تحقيق التنمية المستدامة. فالرهان الحقيقي يكمن في تحويل الشراكة التجارية إلى تعاون إنتاجي وتكنولوجي، يتيح لتونس الانتقال من مرحلة «التصدير التجميعي» إلى «التصنيع المتكامل»، أي من التبعية إلى التكافؤ الاقتصادي الفعلي.

2.3 الاستثمار الأوروبي وحدود تأثيره التنموي في تونس:

يمثّل الاتحاد الأوروبي الشريك الاستثماري الأبرز لتونس منذ توقيع اتفاق الشراكة سنة 1995، إذ ظلّ المصدر الأول لرؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، بنسبة تتراوح بين 70 و85% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال عدّة سنوات، وقد تركّزت هذه الاستثمارات في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والخدمات، لاسيما في مجالات النسيج والملابس الجاهزة والمكونات الكهربائية والميكانيكية، إضافة إلى نشاط ملحوظ في قطاع الطاقة التقليدية والمتجددة.

وقد سمحت بيئة الأعمال التي وقّرها قانون الاستثمار التونسي، خاصة نظام «المؤسسات المصدّرة كلياً»، للمستثمرين الأوروبيين بإقامة مشاريع إنتاجية موجهة أساساً نحو إعادة التصدير إلى السوق الأوروبية، ما جعل من تونس منصة صناعية منخفضة الكلفة داخل المجال المتوسطي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر المستثمرين الأجانب في تونس، إذ يستأثر بنسبة 88% من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ويوفّر حوالي 90% من إجمالي فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس. ويقدر عدد المؤسسات الأوروبية النشطة في تونس بنحو 3300 مؤسسة، توفّر أكثر من 315 ألف مواطن شغل مباشر، وتساهم بما يقارب ثلث الصادرات الصناعية. غير أنّ هذا الحضور الكثيف لا يُخفي الطابع الانتقائي للاستثمار الأوروبي، إذ يتركّز في المحافظات الساحلية الكبرى (تونس، صفاقس، سوسة، بنزرت) ويكاد يغيب في المناطق الداخلية، ما يعكس اختلالاً مجالياً واضحاً في توزيع المنافع الاستثمارية. كما أنّ أغلب هذه الاستثمارات ذات طبيعة تجميعية (assembly) ولا تشمل مراحل التصنيع ذات القيمة المضافة العالية، الأمر الذي يجعلها محدودة الأثر على عملية التنمية الوطنية ونقل التكنولوجيا.

من حيث المبدأ، ساهمت الاستثمارات الأوروبية في دعم الاقتصاد التونسي من خلال توفير فرص عمل وتعزيز الصادرات الصناعية ونقل بعض الخبرات التقنية والإدارية. كما مكّنت الشركات التونسية من الاندماج جزئياً في سلاسل القيمة الأوروبية، لا سيما في

قطاعات السيارات والطيران والكهرباء. لكن، في المقابل، لم يتحول هذا الاستثمار بعد إلى رافعة تنموية شاملة، إذ ما زال موجهاً نحو الأنشطة الموجهة للتصدير دون ارتباط قوي بالنسيج الاقتصادي المحلي، ما يقلل من فرص خلق منظومة إنتاج وطنية متكاملة. ويرتبط جزء من محدودية الأثر التنموي بغياب سياسة صناعية وطنية قادرة على توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (مثل التكنولوجيا الحيوية والرقمنة والطاقة المتجددة). كما أن البيئة الإدارية والقانونية في تونس، رغم انفتاحها، لا تزال تشكو من بيروقراطية فادحة وضعف الحوكمة مما يحد من جذب استثمارات نوعية طويلة الأمد. إلى جانب ذلك، يطرح التركيز الجغرافي للمشاريع الأوروبية إشكالية العدالة الجغوية، إذ تستفيد المناطق الساحلية من البنية التحتية المتطورة والقرب من الموانئ، في حين تبقى مناطق الوسط والجنوب شبه مهمشة. هذا التفاوت يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني ويضعف قدرته على الاستدامة.

ومن ثم، فإن تحويل الاستثمار الأوروبي إلى أداة حقيقية للتنمية يتطلب إعادة توجيه السياسات العمومية لتشجيع الشراكات الإنتاجية، وتعزيز الارتباط بين رأس المال الأجنبي والنسيج المحلي، بما يضمن انتقالاً فعلياً من «الاستثمار القائم على الكلفة» إلى «الاستثمار القائم على الابتكار والقيمة المضافة».

3.3 المكاسب الاقتصادية والمؤسسية للشراكة:

رغم الانتقادات التي تُوجّه إلى اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، فإنّ هذا المسار مثل إطاراً مهماً لتحديث جزء من النسيج الاقتصادي التونسي وتكييفه مع معايير السوق الأوروبية. فقد ساهمت الشراكة في تحسين جودة الإنتاج الصناعي من خلال الالتزام بالمعايير التقنية والبيئية الأوروبية، وتشجيع المؤسسات التونسية على تطوير نظم الجودة والإدارة الحديثة. كما مكّنت تونس من الوصول المُيسر إلى أكبر سوق استهلاكية في العالم، وهو ما ساعد على تنويع صادراتها الصناعية، خصوصاً في قطاعات المكونات الميكانيكية والكهربائية والنسيج. وأدّى الانفتاح التجاري إلى زيادة حجم المبادلات بأكثر من ثلاثة أضعاف بين 1998 و2024، ما عزّز حضور المنتجات التونسية في السوق الأوروبية. وعلى المستوى المؤسسي، ساهمت برامج الاتحاد الأوروبي مثل ENPI و Horizon 2020 في تمويل مشاريع تحديث إداري وصناعي، وتدعيم القدرات البشرية والتقنية للمؤسسات التونسية. كما وفّر التعاون الأوروبي فرصاً مهمة للجامعات ومراكز البحث عبر برامج التبادل الأكاديمي (Erasmus+)، بما ساعد على تكوين نخبة جديدة من الكفاءات العلمية والإدارية.

وفي المجال المالي، وفّر الاتحاد الأوروبي دعماً مكرّساً للاستقرار الماكرو-اقتصادي، عبر منح وهبات وقروض ميسرة بلغت مجتمعة أكثر من 1.4 مليار يورو خلال العقد الأخير، ما ساعد تونس على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة. من جهة أخرى، أتاحت هذه الشراكة فرصاً لتعزيز العلاقات المؤسسية، من خلال الحوار السياسي المنتظم، واللجان القطاعية المشتركة، التي أسهمت في تقريب المعايير القانونية والاقتصادية بين الطرفين. وهكذا، ساعدت الشراكة على إدماج تدريجي للاقتصاد التونسي في الفضاء الأوروبي، وإن ظلّ هذا الإدماج غير مكتمل.

غير أنّ هذه المكاسب الاقتصادية والمؤسسية لم تتحوّل إلى تنمية شاملة داخل الاقتصاد والمجتمع في تونس، إذ ظلت الفوائد موزّعة بشكل غير متكافئ. فقد تبيّن أنّ الشراكة ركّزت على تحرير السوق أكثر من إصلاح البنية الإنتاجية، ما جعلها تُعمّق هشاشة النسيج الصناعي المحلي أمام المنافسة الأوروبية. فالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، التي تمثّل أكثر من 90% من الاقتصاد التونسي، واجهت صعوبات في التّأقلم مع متطلبات الجودة والتكنولوجيا الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد منها أو انسحابها من السوق خلال العقدين الأخيرين.

كما أن طبيعة الاستثمار الأوروبي، القائمة أساساً على أنشطة التجميع والتصنيع منخفضة القيمة المضافة، لم تساهم في خلق روابط إنتاجية متينة مع الاقتصاد المحلي. وتشير الدراسات إلى أنّ الشراكة عمّقت الاختلال الجهوي والاجتماعي، إذ تركّزت أغلب المكاسب في المناطق الساحلية، في حين بقيت الجهات الداخلية خارج نطاق الاستفادة الفعلية من برامج التنمية والتمويل الأوروبي. هذا التفاوت البنيوي غدّى حالة من اللامساواة الاقتصادية داخل البلاد، وقلّص من فرص التنمية المتوازنة.

في المحصلة، يمكن القول إنّ الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مثّلت خطوة مهمة نحو الانفتاح والتحديث، لكنها لم ترتق بعد إلى مستوى التنمية الشاملة والمتكافئة، لأنّها ركّزت على تحرير السوق دون معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق تحوّل الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد منتج ومبتكر.

4. المُنجز الاجتماعي للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي:

يمثّل المنجز الاجتماعي للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي أحد الأبعاد الجوهرية التي تكشف مدى واقعية وفعالية هذه العلاقة خارج الإطار الاقتصادي الصرف، إذ يُفترض أن تترجم الشراكة مكاسبها في شكل تحسين لمؤشرات التنمية البشرية والتشغيل والعدالة الجهوية والاجتماعية. فقد رافقت البرامج الأوروبية لتأهيل الاقتصاد التونسي وفتح الأسواق وعوداً بتحسين الأوضاع المعيشية وتخفيف الفوارق بين الفئات والمناطق، غير أنّ النتائج المسجّلة أظهرت محدودية الأثر الاجتماعي للمشاريع الممولة أوروبياً، سواء على مستوى خلق فرص العمل أو على صعيد دعم التنمية المحلية. ومن هذا المنظور، يهدف هذا المحور إلى تحليل البعد الاجتماعي في تجربة الشراكة، من خلال تقييم انعكاساتها على سوق الشغل والتنمية الجهوية ونوعية النمو، واستكشاف أسباب استمرار الهشاشة الاجتماعية رغم حجم الدعم الأوروبي وتنوّع برامجه.

1.4 لتشغيل والتنمية الجهوية - بين الدعم الأوروبي واستمرار الهشاشة:

منذ إرساء اتفاق الشراكة سنة 1995، تبنّى الاتحاد الأوروبي جملة من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى دعم التشغيل والتنمية الجهوية في تونس، عبر أدوات تمويلية كبرامج مثل آلية شراكة الجوار الأوروبية (ENPI) وبرنامج التنمية الإقليمية المتكاملة، التي ركّزت على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين البنية التحتية المحلية. وقد مكّنت هذه البرامج من تمويل آلاف المبادرات في مجالات الفلاحة والصناعات التقليدية والخدمات، وأسهمت في توفير فرص عمل مؤقتة للشباب والنساء في المناطق الريفية. كما أطلقت

المفوضية الأوروبية مشاريع خاصة بالتشغيل مثل برنامج توظيف الشباب الذي هدف إلى تعزيز إدماج حاملي الشهادات العليا في سوق العمل عبر التدريب المهني. ورغم هذه الجهود، لم تتمكّن الشراكة من إحداث تحوّل هيكلي في سوق العمل، إذ بقيت معدلات البطالة مرتفعة، حيث بلغت 15.5% في سنة 2024، وقرابة 38% لدى الشباب. ويُعزى هذا الضعف إلى أنّ أغلب المشاريع الممولة أوروبياً كانت ذات طابع ظرفي أو تجميعي، ولم تُبنَ على رؤية إنتاجية طويلة المدى، قادرة على استيعاب الكفاءات الوطنية. كما تركّزت الاستثمارات الأوروبية في المناطق الساحلية ذات البنية التحتية المتقدمة، مثل صفاقس وسوسة وبنزرت، مقابل تهميش المناطق الداخلية (القصرين، الكاف، قفصة) التي تعاني من هشاشة اقتصادية مزمنة. وقد ساهم هذا التفاوت في تعزيز الاختلالات الجهوية التي تُعدّ أحد أبرز العوامل المغذية للاحتقان الاجتماعي بعد 2011. فالشراكة، رغم دعمها للبرامج التنموية، لم تفلح في إعادة توزيع الثروة أو تحقيق العدالة الترابية، ما جعل الفوارق بين الداخل والساحل تتسع باستمرار.

2.4 العدالة الاجتماعية ونوعية التنمية – بين الطموح والواقع:

على المستوى الاجتماعي الأوسع، اتخذت الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي طابعاً مزدوجاً: فهي من جهة وفّرت تمويلاً مهماً لبرامج الحوكمة، التعليم، والتكوين المهني، ومن جهة أخرى ساهمت، بصفة غير مباشرة، في تقييد الدور الاجتماعي للدولة نتيجة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي رافقت تنفيذ الاتفاق. فقد ربط الاتحاد الأوروبي مساعداته المالية بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد والإدارة العمومية، ما أدى إلى تقليص الدعم العمومي للقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتشغيل، تماشياً مع منطق السوق الحرّ.

ورغم أنّ برامج Erasmus+ و Horizon Europe فتحت أمام الشباب والباحثين التونسيين آفاقاً أكاديمية جديدة، إلا أنّ تأثيرها ظلّ محدوداً من حيث العدالة الاجتماعية، لأنها لم تُترجم إلى فرص تنموية ملموسة داخل البلاد. كما ساهمت ضغوط الاتحاد الأوروبي لإصلاح سوق الشغل في انتشار العمل الهشّ والمؤقت، وتراجع الأجور الحقيقية، ما زاد من هشاشة الطبقة الوسطى. وعليه، يمكن القول إنّ الأثر الاجتماعي للشراكة ظلّ أقلّ من المأمول. فبدل أن تكون أداة لتكافؤ الفرص، تحوّلت إلى مسار يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية والجهوية، في غياب سياسات وطنية تضمن توجيه المساعدات نحو الفئات والمناطق الأكثر هشاشة.

5. أوروبا والانتقال الديمقراطي في تونس: المرافقة المشروطة:

مثّل الانتقال الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011 لحظة اختبار حقيقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ سارع الاتحاد إلى تبني خطاب مساندة «التحوّل الديمقراطي» عبر برامج تمويلية تربط الدعم المالي الأوروبي بالتقدّم في مسار الإصلاحات السياسية والدستورية. وقد منح الاتحاد لتونس صفة «الشريك المميّز» سنة 2012، مكّنتها من المشاركة في عدة برامج أوروبية في مجالات الحوكمة والتعليم والطاقة والبحث العلمي. وخصص الاتحاد الأوروبي حوالي 1.4 مليار يورو للتعاون الثنائي الشامل مع تونس بين عامي 2014 و2020، وذلك عبر برامج تمويل مختلفة، جزء كبير منها موجّه إلى دعم

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والمجتمع المدني، والبرلمان، وبرامج إصلاح الإدارة. كما مؤلت أوروبا مشاريع متصلة بالحكم المحلي ومكافحة الفساد، وأطلقت برامج تعاون مع منظمات تونسية في مجال حقوق الإنسان والمساءلة.

وقد ساهم هذا الدعم في نجاح أولى المراحل الانتقالية، لا سيما الانتخابات الحرة لسنتي 2014 و2019. لكن، في المقابل، وُجّهت انتقادات واسعة لما يُعرف بـ المشروطة السياسية الأوروبية، إذ ربط الاتحاد مساعداته باحترام مبادئ الديمقراطية والتعددية، مما اعتبرته السلطات التونسية تدخلاً في السيادة الوطنية. وتعمّق هذا التوتر بعد 25 يوليو 2021، مع تركّز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، حيث وجدت بروكسل نفسها أمام معضلة: هل تواصل التعاون مع النظام القائم حفاظاً على الاستقرار، أم تربط دعمها بالعودة إلى المسار الديمقراطي؟. وقد اختار الاتحاد نهجاً وسطاً يجمع بين النقد الدبلوماسي والمواصلة الحذرة للتعاون المالي، ما يعكس تردده بين البراغماتية السياسية والقيم الديمقراطية التي يروّج لها.

من ثم، يمكن القول إنّ المساندة الأوروبية للانتقال الديمقراطي في تونس ظلت جزئية ومتذبذبة، محكمة أكثر باعتبارات الاستقرار الإقليمي والأمن الحدودي، لا برغبة فعلية في ترسيخ نموذج ديمقراطي متكامل.

6. البعد الأمني والهجرة: من الشراكة إلى المقيضة:

منذ العقد الثاني من الألفية، أصبح ملف الأمن الحدودي والهجرة محورا مركزيا في العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع تصاعد موجات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا. وغدا أحد أكثر محاور العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي حساسيةً وتشابكاً، إذ تحوّل تدريجياً من مجالٍ للتعاون الثنائي إلى أداة للضغط والتحكّم. ففي المراحل الأولى من الشراكة، خُصّصت برامجٍ للتنسيق الأمني ودعم القدرات التونسية في مراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، في إطار ما سُمّي بـ "الأمن المشترك" ضمن الفضاء الأوروبي المتوسطي. غير أنّ التحولات الإقليمية بعد سنة 2011، وتزايد تدفّقات المهاجرين نحو الضفة الشمالية، دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة أجندته الأمنية مع دول الجنوب، وجعلت من الهجرة محورا رئيسياً في التفاوض مع تونس.

وبذلك انتقل التعاون من منطق الشراكة في إدارة الظواهر العابرة للحدود إلى منطق المقيضة الأمنية، حيث أصبحت المساعدات الأوروبية مشروطة بتشديد الرقابة على السواحل والحدود، وبقبول تونس لعب دور "الحارس المتقدم" لأوروبا. وقد عمّق توقيع مذكرة التفاهم لعام 2023 هذا التوجّه، إذ كرّس ربط التمويل الأوروبي بملف الهجرة واللجوء، ما جعل البعد الأمني يتغلب على البعد التنموي في الشراكة، وأعاد إنتاج علاقة غير متكافئة تقوم على التحكم بدل التعاون.

وأدرجت بروكسل هذا الملف ضمن أولوياتها في إطار سياسة الجوار، وخصّصت له تمويلات متزايدة. وفي هذا السياق، قدّم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً بقيمة 105 مليون يورو لتونس في مجال الهجرة في عام 2023، بغاية تعزيز التعاون في مجالات إدارة الحدود ومكافحة التهريب وتأمين الحماية والوصول إلى الخدمات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء في تونس، ومساعدتهم في العودة الطوعية من تونس إلى بلدانهم الأصلية، وإعادة إدماج

العائدين التونسيين من أوروبا . كما شملت المساعدات إنشاء منظومات مراقبة إلكترونية، وتدريب وحدات خفر السواحل التونسية، وتبادل المعلومات مع وكالة **Frontex** الأوروبية. غير أنّ هذه المقاربة الأمنية أثارت جدلاً واسعاً، إذ رأى العديد من الباحثين والمنظمات الحقوقية أنّها تحوّل تونس إلى حارس للحدود الأوروبية، دون أن تراعي أوضاع المهاجرين وحقوقهم الإنسانية.

وثوَج هذا المسار بتوقيع مذكرة تفاهم استراتيجية جديدة بين تونس والاتحاد الأوروبي في يوليو 2023، تضمنت خمسة محاور، من بينها «الهجرة والتنقل»، الذي احتل المرتبة الأولى في الاهتمام السياسي والمالي الأوروبي. في المقابل، يرى بعض المحللين أنّ التعاون الأمني ليس سلبياً بالكامل، إذ مكّن تونس من تحديث بنيتها الأمنية وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب والتخريب، لاسيما بعد أحداث باردو وسوسة 2015. غير أنّ الطغيان التدريجي للبعد الأمني جعل الشراكة تميل إلى منطق التحكم بدلاً من التنمية، إذ باتت أوروبا تربط دعمها الاقتصادي بالالتزام تونس بضبط الهجرة، ما يُضعف مقومات الشراكة المتوازنة ويحوّلها إلى علاقة قائمة على «مقايضة الاستقرار بالدعم المالي» .

وعليه، فإنّ إعادة التوازن في هذا المجال تستوجب تبني مقاربة شاملة تُدرج الأمن والهجرة في إطار تنمية بشرية واقتصادية مستدامة، لا ضمن سياسات احتواء ظرفية.

7. المنشود مستقبلاً: شراكة متوازنة وشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي:

نروم في هذا المستوى من التحليل، تقديم رؤية استشرافية، تتجاوز حدود التقييم نحو البحث في سبل إعادة بناء العلاقة بين الجانبين على أسس أكثر عدلاً وتكافؤاً. فبعد عقود من التجربة التي اتسمت بعدم التوازن في المصالح والمكاسب، تبرز الحاجة اليوم إلى مراجعة منطق الشراكة التقليدي القائم على التبادل التجاري والمشروطية، والانتقال إلى نموذج جديد قائم على التنمية المشتركة والمصالح المتبادلة. ومن هذا المنظور، نسعى إلى استكشاف معالم الشراكة المنشودة التي تجعل من تونس فاعلاً لا تابعاً، وتحوّل التعاون الأوروبي متوسطي من علاقة تبعية إلى علاقة تفاعلية، قائمة على الاستثمار في الإنسان والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.

7-1 - نحو إعادة تعريف الشراكة في ضوء التحولات الراهنة:

تُخبر تجربة ما يقارب ثلاثة عقود من الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي أنّ العلاقة، رغم ثرائها المؤسسي وتنوعها القطاعي، ما تزال محكومة بمنطق اللامساواة البنوية بين مركز متقدم وهامش تابع. فقد ركّز الاتحاد الأوروبي منذ 1995 على تحرير السوق التونسية وضمان نفاذ منتجاته واستثماراته، أكثر من تركيزه على تنمية الاقتصاد المحلي أو دعم السيادة الإنتاجية. ومع تغيّر السياقات الدولية – من الأزمة المالية العالمية إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، مروراً بالحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة – أصبح الاتحاد الأوروبي يبحث عن استقرار حدوده الجنوبية من منظور أمني واستراتيجي، بينما تبحث تونس عن مخرج من أزمتها الاقتصادية عبر شراكات أكثر توازناً. وأنتج هذا التفاوت في الأهداف اختلالاً هيكلياً في مسار الشراكة، إذ تحوّلت أوروبا من شريك تنموي محتمل إلى طرف يسعى إلى تأمين مصالحه الطاقية والحدودية، فيما بقيت تونس في موقع التابع الذي يطلب التمويل دون قدرة على فرض أولوياته التنموية.

إنّ تصحيح هذا المسار يتطلب إعادة تعريف الشراكة ضمن مقاربة تقوم على الندية والمصلحة المتبادلة، لا على الإملاءات الاقتصادية. فالشراكة الحقيقية لا تُقاس بحجم التمويل أو المبادلات التجارية فقط، بل بقدرتها على خلق تنمية متكافئة، وتحقيق الاندماج العادل في سلاسل القيمة، وبناء الثقة السياسية والثقافية بين الجانبين. كما أن المرحلة المقبلة تستوجب من الاتحاد الأوروبي أن يتحول من «مانح متشرط» إلى «شريك استراتيجي داعم للاستقلالية الاقتصادية»، أي أن يواكب تونس في مشاريع التحول الأخضر والرقمي والطاقي، لا أن يفرض عليها إملاءات السوق أو إصلاحات تقشفية.

وبالمقابل، تحتاج تونس إلى بلورة رؤية وطنية جديدة للعلاقات الأوروبية، تقوم على تنويع الشركاء، وتحسين القرار الاقتصادي، وتعزيز موقعها باعتبارها حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، على نحو يجعلها فاعلاً لا تابعاً في المعادلة الإقليمية.

7 - 2 - من شراكة التبادل إلى شراكة التنمية والسيادة الاقتصادية:

تواجه العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي اليوم حاجة ملحة إلى تحوّل نوعي في فلسفة الشراكة وأهدافها. فبعد عقود من التركيز على تحرير التجارة وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، أصبح واضحاً أن نموذج شراكة التبادل لم يحقق التنمية المنشودة، بل أسهم في تكريس التبعية الاقتصادية وتعميق الفجوة بين الضفتين. إذ انحصر التعاون في منطق المبادلات التجارية والاستثمارات الموجهة نحو المصلحة الأوروبية، دون أن يُفضي إلى بناء قاعدة إنتاجية تونسية قادرة على المنافسة أو تحقيق الاندماج العادل في الاقتصاد العالمي.

ومن من ثمة، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف الشراكة على أساس جديد يجعل من التنمية والسيادة الاقتصادية ركيزتين أساسيتين لأي علاقة مستقبلية بين الجانبين. فشراكة التنمية والسيادة تعني انتقال العلاقة من مجرد تبادل السلع والخدمات إلى شراكة تقوم على نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتعزيز العدالة الجهوية، وتحقيق الاستقلالية في القرار الاقتصادي. إنها دعوة إلى صياغة علاقة أكثر توازناً تقوم على المصالح المشتركة والندية الحقيقية، بحيث تتحول تونس من سوق تابعة إلى فاعل تنموي شريك في رسم مستقبل الفضاء الأوروبي.

يتطلب المستقبل أن تكون أولويات التعاون موجهة نحو دعم القطاعات المنتجة (الزراعة المستدامة، الاقتصاد الأخضر، الصناعات الرقمية)، وأن تُربط المساعدات بتحقيق أهداف اجتماعية واضحة مثل التشغيل والعدالة الجهوية، لا فقط بالانضباط المالي.

كما يجب تطوير آليات تقييم مشتركة لنتائج الشراكة، تقوم على الشفافية والمساءلة، وتشرك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في صياغة السياسات، بما يحوّل الشراكة من علاقة تقنية بين الحكومات إلى عقد اجتماعي متوسطي جديد بين الشعوب. وفي ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، يمكن لتونس أن تعيد صياغة مكانتها كجسر متوسطي فاعل إذا ما نجحت في استثمار موقعها الجغرافي وطاقاتها البشرية ضمن رؤية متكاملة تجعل من الشراكة الأوروبية رافعة للسيادة الوطنية لا قيداً عليها. فالرهان لم يعد اقتصادياً فحسب، بل وجودياً: إما أن تتحول الشراكة إلى نموذج تنمية متبادلة وتكامل إنتاجي، أو تبقى مجرد علاقة «تبادل غير متكافئ» تُعيد إنتاج التبعية.

إنّ المنشود مستقبلاً، هو بناء علاقة تتجاوز منطق «الجار-التابع» إلى شراكة متكافئة في المصالح والمسؤوليات، تُسهم في تحقيق الاستقرار والازدهار لكلا الضفتين في فضاء متوسطي جديد قائم على التنمية المشتركة والسيادة المتبادلة.

7.3 - المطلوب من تونس لتصحيح مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

إنّ التحدي الأكبر المطروح على تونس اليوم يتمثل في إعادة صياغة موقعها التفاوضي والسيادي ضمن منظومة الشراكة الأوروبية، عبر بلورة رؤية وطنية متكاملة تقوم على الاستقلالية الاقتصادية والتوازن بين الانفتاح والتأهيل الداخلي. فقد كشفت تجربة العقود الماضية أنّ الارتهان شبه الكامل للسوق الأوروبية جعل الاقتصاد التونسي هشاً أمام الأزمات الخارجية، ومعرّضاً لتقلّبات الطلب الأوروبي وتقليص الدعم المالي.

وعليه، فإنّ المطلوب من تونس ليس الانسحاب من الشراكة أو معاداتها، بل تجديد شروطها بما يخدم مصالحها الوطنية. ويقتضي ذلك أولاً إصلاح النموذج الاقتصادي الداخلي عبر تحفيز الإنتاج الوطني وتنميين الثروات المحلية، خصوصاً في الفلاحة والصناعات التحويلية والطاقت المتجددة. كما يتطلب تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط الإجراءات الإدارية والجبائية، ومحاربة الفساد، واستقرار المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار.

وأحرى بالدولة التونسية تعزيز كفاءتها التفاوضية وأن تنتقل من منطق «الاستقبال السلبي» للمساعدات إلى منطق التوجيه والتخطيط الاستراتيجي، بحيث تحدد بنفسها أولويات التعاون وتربط المساعدات الأوروبية بمشاريع إنتاجية ذات مردودية اجتماعية وجاهوية واضحة. كما ينبغي توجيه الجهد الوطني نحو التحول الرقمي والطاقي بما ينسجم مع التحولات العالمية، وتحويل هذه المجالات إلى أوراق تفاوضية ذات قيمة استراتيجية، تجعل من تونس فاعلاً لا متلقياً في السياسات المتوسطية.

ويتطلب تصحيح مسار الشراكة الأوروبية من تونس أن تنفتح على فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي، سواء في إفريقيا جنوب الصحراء أو في آسيا، دون أن يعني ذلك القطيعة مع أوروبا، بل تنويع الشراكات لتخفيف التبعية. فالاتحاد الأوروبي يظلّ شريكاً أساسياً، لكن من الضروري موازنة العلاقة من خلال تعزيز الروابط مع مجموعة «بريكس»، والصين، وتركيا، والدول المغاربية، وهو ما يتيح لتونس مجاًلاً أوسع للمناورة الاقتصادية.

وفي الداخل، يجب أن تُعيد تونس توجيه جزء من العائدات والاستثمارات الأوروبية نحو المناطق الداخلية، عبر خطط تنموية تدمج الجهات المهمشة في الدورة الاقتصادية، وتخلق فرص تشغيل حقيقية للشباب والنساء. كما يُفترض أن تُخصص الدولة آلية وطنية لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، لضمان الشفافية وتوزيع الموارد بعدالة.

ومن الناحية الاجتماعية، على تونس أن تُعيد بناء عقد اجتماعي جديد يوازن بين مقتضيات الانفتاح الاقتصادي وواجب الدولة في الحماية الاجتماعية. فسياسات التحرير التي رافقت الشراكة الأوروبية ساهمت في تآكل الطبقة الوسطى وتنامي الفوارق بين الجهات، وبين الطبقات، ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات العمومية في مجالات التشغيل والتعليم والصحة.

كما أنّ تفعيل الرقابة الديمقراطية على الاتفاقيات الاقتصادية أصبح أمراً ضرورياً: فغياب النقاش البرلماني والمجتمعي في ملفات كاتفاق التبادل الحرّ الشامل والمعقّق (ALECA) أضعف موقع تونس التفاوضي. ومن ثمّ، فإنّ إرساء شفافية مؤسّساتية ومساءلة برلمانية حول مضامين الشراكة، يمثل ركيزة لاستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين تونس وشركائها الأوروبيين.

إنّ المطلوب من تونس، في المحصلة، ليس الانغلاق ولا الارتهان، بل تأسيس توازن جديد يقوم على المبادرة الذاتية والقدرة على توظيف الشراكة كأداة لبناء التنمية والسيادة، لا كعبء اقتصادي أو سياسي.

7 - 4 - المطلوب من الاتحاد الأوروبي لإصلاح مسار الشراكة مع تونس:

من أبرز الدروس التي أفرزتها العقود الثلاثة الماضية من التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي أنّ السياسات الأوروبية القائمة على المشروطية السياسية والاقتصادية لم تحقق أهدافها المعلنة في الاستقرار والتنمية، بل ساهمت في تعزيز الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب المتوسطي. لذلك، فإنّ المطلوب من الاتحاد الأوروبي في المرحلة القادمة هو مراجعة فلسفة الشراكة نفسها، بالانتقال من منطق «المقايضة» إلى منطق «التمكين والتنمية المشتركة». فبدلاً من فرض إصلاحات هيكلية ذات كلفة اجتماعية مرتفعة، ينبغي أن يركّز الاتحاد على دعم السياسات الإنتاجية الوطنية، وتحفيز المشاريع المشتركة في قطاعات الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، والرقمنة، والابتكار الصناعي. كما يُفترض أن تُوجّه برامج التمويل الأوروبية نحو تأهيل البنية التحتية الإنتاجية في الجهات الداخلية، وتعزيز قدرة تونس على خلق فرص العمل بدلاً من الاكتفاء بتمويل برامج ظرفية للتشغيل. ومن المهم أيضاً أن يتبنّى الاتحاد سياسة نقل التكنولوجيا والمعرفة، لا مجرد تصدير السلع والمعايير. فالشراكة المتكافئة لا تقوم على التبادل التجاري وحده، بل على بناء منظومة إنتاج مشترك، تمكّن تونس من الصعود في سلاسل القيمة الأوروبية.

وعلى المستوى المالي، من المهم إعادة النظر في أدوات التمويل الأوروبية بحيث تُربط المساعدات ببرامج تنمية بشرية ومجتمعية ذات أهداف قابلة للقياس، بعيداً عن المنطق البيروقراطي الذي يجعل من الشراكة علاقة مانح بمتلقٍ. كما أن الاتحاد الأوروبي مدعٍ إلى اعتبار تونس شريكا استراتيجيا مستقلاً، لا دولة حدودية وظيفتها ضبط الهجرة أو حماية الضفة الشمالية، لأنّ اختزال العلاقة في بعدها الأمني يفرغها من مضمونها التنموي والسياسي الحقيقي.

يتطلّب إصلاح مسار الشراكة كذلك أن يغيّر الاتحاد الأوروبي مقاربتة المؤسّساتية والاجتماعية تجاه تونس، عبر توسيع دوائر المشاركة في تصميم برامج التعاون وتنفيذها. فالمطلوب هو أن يتحول الاتحاد من شريك للنخب السياسية والإدارية فقط إلى شريك للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات، بما يجعل الشراكة مشروعاً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً. على الصعيد العملي، يمكن للاتحاد أن يُحدث آلية مشتركة للتقييم والمساءلة تتابع أثر البرامج الممولة أوروبياً، وتقدر مردودها على التشغيل والتنمية الجهوية. إنّ غياب الشفافية في إدارة التمويلات السابقة أدّى في كثير من الأحيان إلى نتائج محدودة، وأضعف ثقة المواطنين في جدوى التعاون مع أوروبا.

ومن منظور أوسع، فإنّ الاتحاد الأوروبي مطالب بأن يُدرج تونس في سياساته المتوسطة المستقبلية ليس بوصفها متلقياً للمساعدات، بل فاعلاً في تحقيق الأمن الغذائي والطاقي في المنطقة. فالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية لتونس يؤهلانها لتكون ركيزة أساسية في مشاريع الانتقال الأخضر التي يخطط لها الاتحاد في إطار «الصفقة الخضراء الأوروبية» (European Green Deal). كما يُفترض أن يتبنى الاتحاد رؤية أكثر تضامنية وإنسانية في ملف الهجرة، تقوم على التنمية في بلدان المصدر لا على الردع الأمني، وأن يُقرّ بالدور الإنساني الذي تقوم به تونس في استقبال المهاجرين الأفارقة ومعالجة أزمات اللجوء. وأخيراً، يتعين على بروكسل أن تدرك أن الشراكة المتينة لا تُبنى على المساعدات المشروطة، بل على الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة، وأنّ دعم تونس في بناء مؤسساتها الديمقراطية والاقتصادية هو استثمار مباشر في استقرار المتوسط بأسره.

8. الخاتمة:

بعد ما يقارب ثلاثة عقود من التفاعل المتواصل بين تونس والاتحاد الأوروبي، يمكن استخلاص جملة من النتائج العامة التي تُبرز ملامح التجربة ومحدوديتها وآفاقها المستقبلية: أولاً: يتّضح أن الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، رغم اتساعها المؤسسي وتنوعها القطاعي، لم تتجاوز بعدُ منطق الاندماج غير المتكافئ، إذ ظلت التبادلات التجارية والاستثمارات مائلة لصالح الطرف الأوروبي. فقد استفادت أوروبا من انفتاح السوق التونسية ومن موقع البلاد الجغرافي الاستراتيجي، في حين بقيت المكاسب التونسية محدودة بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية والاعتماد المفرط على السوق الأوروبية.

ثانياً: كشفت التجربة أنّ المنوال الاقتصادي التونسي القائم على الانفتاح غير المشروط أظهر هشاشة هيكلية أمام الأزمات الدولية، وأنّ غياب سياسة صناعية وطنية متماسكة جعل الشراكة تميل إلى منطق التبعية بدل التكامل. وبذلك، فإنّ الإصلاح المنشود لا يمرّ فقط عبر تحسين شروط التعاون الخارجي، بل أساساً عبر إعادة بناء النموذج الاقتصادي المحلي ليكون أكثر استقلالية وقدرة على التفاوض الندي.

ثالثاً: بيّنت الدراسة أنّ الشراكة، وإن وفّرت تمويلات معتبرة وبرامج دعم مؤسستية، فإنّ العائد التنموي ظلّ محدوداً. فالمشاريع الأوروبية ركّزت غالباً على القطاعات ذات العائد السريع أو الطابع التجميعي، دون أن تُحدث نقلة نوعية في التشغيل أو العدالة الجهوية. كما ساهم تركّز الاستثمارات في المناطق الساحلية في تعميق الفوارق الترابية والاجتماعية داخل البلاد.

رابعاً: على المستوى السياسي، أظهرت التجربة أنّ الاتحاد الأوروبي لم يكن قادراً على التوفيق بين مقاربتة القيمية ومصالحه الواقعية. فقد دعم مسار الانتقال الديمقراطي في مرحلة أولى، لكنه عاد ليركّز على الاستقرار الأمني والحدودي بعد 2021، وهو ما عكس تحوّل الشراكة من مشروع ديمقراطي إلى علاقة مشروطة بالتحكم في الهجرة والأمن.

خامساً: تُبرز المذكرات والاتفاقيات الأخيرة، وخاصة مذكرة التفاهم لعام 2023، استمرار منطق المقايضة (التمويل مقابل ضبط الهجرة)، رغم توسيع مجالات التعاون إلى الطاقة والتنمية. ويُخشى أن يؤدي هذا التوجّه إلى تكريس وظيفة تونس كـ "دولة حزام أمني"

بدلاً من شريك تنموي متكافئ، ما لم تُدار المذكرة في إطار وطني يربط المشاركة بتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية ملموسة.

سادساً: من الناحية الاجتماعية، لم تتجشع الشراكة في تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية والنمو الشامل، إذ بقيت نسب البطالة مرتفعة، وتأكلت الطبقة الوسطى بفعل السياسات الليبرالية المصاحبة للتحرير التجاري. ولعلّ غياب آليات متابعة وطنية فعّالة للمشاريع الأوروبية ساهم في ضعف مردودها الميداني.

سابعاً: رغم هذه الاختلالات، وقّرت الشراكة لتونس فرصاً مهمة للتأهيل التقني والإداري، وأتاحت انفتاحاً أكاديمياً وثقافياً عبر برامج مثل براسموس+ وهوريزون، ما عزّز قدرات النخب والجامعات، وفتح آفاقاً للاندماج المعرفي والتكنولوجي في الفضاء الأوروبي.

ثامناً: تُظهر التجربة أنّ تجاوز منطق التبعية يقتضي من تونس تبني سياسة خارجية واقتصادية متعدّدة الأبعاد، تُوازن بين الشريك الأوروبي وشركاء آخرين في إفريقيا وآسيا والعالم العربي، بما يتيح تنويع مصادر التمويل والتكنولوجيا، ويقلّص من هشاشة الاعتماد الأحادي على أوروبا.

تاسعاً: على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أنّ استقرار الضفة الجنوبية لن يتحقق بالمعونات المشروطة أو بإغلاق الحدود، بل عبر الاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية، ودعم السياسات الاجتماعية المنتجة للثروة والكرامة. فالأمن الدائم لا يقوم على الردع، بل على العدالة والتنمية المتبادلة.

عاشراً: في المحصلة، فإنّ الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي تقف اليوم أمام مفترق طرق: فإمّا أن تُعاد صياغتها على أساس شراكة تنموية متكافئة تراعي السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية، وإمّا أن تستمرّ في إعادة إنتاج اللامساواة التاريخية بين الشمال والجنوب. إنّ المطلوب هو الانتقال من منطق «الجار والمانح» إلى منطق «الشريك والفاعل»، ومن شراكة التبادل إلى شراكة التنمية والسيادة، بما يضمن مستقبلاً أكثر استقراراً وتوازناً للطرفين.

ختاماً، إنّ بناء شراكة متوازنة بين تونس والاتحاد الأوروبي، يستوجب وعياً متبادلاً بأنّ الأمن المستدام لا يتحقق بالأسوار والقيود، بل بالاستثمار في التنمية الشاملة وإعلاء الكرامة الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين الحريات العامّة والخاصّة، وضمان تكافؤ الفرص. فكل مقارنة تختزل بلدان الجنوب في دور أمني أو في مجرد سوق لتصريف المنتجات الأوروبية ستقتل في تحقيق الاستقرار المنشود. لذلك، فإنّ المدخل لترشيد العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي يكمن في إعادة تعريف مفهوم الشراكة، بوصفها عقداً للتنمية المشتركة والمصالح المتبادلة، يوازن بين الحاجات الأمنية والحقوق المدنية والاقتصادية، ويحوّل المتوسط من خط فصل إلى جسر انفتاح وتواصل، وتكامل متعدّد الأبعاد بين شعوب المنطقة.

9. الهوامش:

¹ - The Barcelona Declaration (Final Declaration of the Euro-Mediterranean Conference), Barcelona, 27–28 November 1995. PDF (official copies): https://www.cvce.eu/content/publication/2004/5/25/0beb3332-0bba-4d00-bd07-46d8f758d897/publishable_en.pdf

¹ - European neighbourhood policy,

<https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/glossary/european-neighbourhood-policy.html>

¹ - Relations Between The EU And Tunisia. Européen Commission

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/10_tunisia_4pg.pdf

¹ - Délégation de l'Union européenne en Tunisie , Rapport 2015 : coopération de l'union européenne en Tunisie p 16-21.

http://eeas.europa.eu/archives/delegations/tunisia/documents/projets/rapport_cooperation_2015_fr.pdf

¹ - The European External Action Service (EEAS), Négociations en vue d'un Accord de libre-échange complet et approfondi Tunisie-UE (ALECA)

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/aleca_presentation_sept_2016_fr_0.pdf

¹ - EU Neighbours South, EU and Tunisia: political agreement on a comprehensive partnership package

<https://south.euneighbours.eu/news/eu-and-tunisia-political-agreement-on-a-comprehensive-partnership-package>

¹ - European Commission, EU trade relations with Tunisia. Facts, figures and latest developments,

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/tunisia_en

¹ -Ibid.

¹ - Ibid.

¹ - Ibid.

¹ - Ibid.

¹ - Ibid.

¹ - Ibid.

¹ -Ibid.

¹ - International Trade Portal. "Foreign trade figures of Tunisia." *Lloyds Bank Trade*. <https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/tunisia/trade-profile>

¹ - Béchir Chourou, *The free-trade agreement between Tunisia and the European Union*, The Journal of North African Studies Volume 3, 1998 - Issue 1, Pages 25-56 | Published online: 26 Apr 2007

<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629389808718308>

¹ - EU trade relations with Tunisia. Facts, figures and latest developments,

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/tunisia_en

¹ -Ibid.

¹ - Tunisia: foreign investments on the rise, 3.300 European companies contribute to creating wealth, Agenzia Nova, 16th August 2024

<https://www.agenzianova.com/en/news/tunisia-le-imprese-europee-contribuiscono-a-creare-407-mila-posti-di-lavoro/>

¹ - Enlargement and Eastern Neighbourhood, The EU-Tunisia partnership also helps boost Tunisia, 25 October 2018

https://enlargement.ec.europa.eu/news/eu-tunisia-partnership-also-helps-boost-tunisia-economy-2018-10-25_en

¹ -Ibid.

¹ -Ibid.

¹ -Ibid.

¹ - سفيران المهداوي، تمثل حوالي 90% من النسيج الاقتصادي.. المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تحدي إعادة التمركز محليا وإقليميا.

<https://www.assabahnews.tn/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD/83420-%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-90-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7>

¹ - رئيس منظمة رواد الأعمال: أكثر من 400 ألف مؤسسة صغرى تواجه خطر الإفلاس في تونس

<https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-400-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>

¹ - The European Neighbourhood Partnership Instrument (ENPI)

<https://fondi.eu/programme/european-neighbourhood-partnership-instrument/>

¹ - Initiative pour l'emploi des jeunes

https://employment-social-affairs.ec.europa.eu/policies-and-activities/eu-employment-policies/youth-employment-support/youth-employment-initiative-yei_fr

¹ - المعهد الوطني للإحصاء (تونس)، نتائج المسح الوطني للتشغيل 2024

<https://www.ins.tn/ar/publication/mwshrat-altshghyl-walbtalt-llthlathy-althany-mn-snt-2024>

¹ - محمد رامي عبد المولى، تونس وأوروبا: أشراك "الشراكة"، موقع السفير، 23-09-2017

<https://assafirarabi.com/ar/17222/2017/09/23/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%88%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A3%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9/>

¹ - European Commission, Enlargement and Eastern Neighbourhood, EU and Tunisia,

https://enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/tunisia_en

¹ - European Commission, Enlargement and Eastern Neighbourhood, EU Migration Support in Tunisia, June 2023

https://enlargement.ec.europa.eu/document/download/5fd60eeb-7748-4f29-bda6-de875be53317_en

¹ - European Commission, Enlargement and Eastern Neighbourhood, EU-Tunisia Memorandum of Understanding,

https://enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/tunisia_en

¹ - The European Border and Coast Guard Agency

<https://www.frontex.europa.eu/about-frontex/who-we-are/tasks-mission/>

الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في المنجز والمشود

¹ - الاتفاق الأوروبي مع تونس حارس جديد على بوابة المتوسط؟، موقع دويتشه فيله، 20/7/2023

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7/a-66297113>

¹ - Memorandum of Understanding on a strategic and global partnership between the European Union and Tunisia, se :

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_3887

¹ - Eve Geddie, In Tunisia, the EU is repeating an old and dangerous mistake, Politico, September 21, 2023, se:

<https://www.politico.eu/article/eu-team-europe-tunisia-president-kais-saied-ybia-refugee-migrant-crisis/>

¹ - أسامة رمضاني، الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس تحتاج إلى رؤية جديدة، موقع العرب، 29/07/2025

<https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>

¹ - سفيان جاب الله، موقع مبادرة الإصلاح العربي، السياسة الأوروبي ء تونس في تدبير مسألة الهجرة النظامية و غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط، 20 - 06 - 2023

<https://www.arab-reform.net/ar/publication/%d8%a7% d9%84% d8%b3% d9%8a% d8%a7% d8%b3% d8%a9-%d8%a7% d9%84% d8%a3% d9%88% d8%b1% d9%88% d8%aa% d9%88% d9%86% d8%b3% d8%aa% d8%ad% d8%aa% d8%a7% d8%ac-%d8%a5% d9%84% d9%89-%d8%b1% d8%a4% d9%8a% d8%a9-%d8%ac% d8%af% d9%8a% d8%af% d8%a9>

¹ - Mirowski, Bartosz et al., *Tunisia – Infrastructural Connections as a Way to Maintain the Market for European Goods*, Institute of New Europe, 2025.

<https://ine.org.pl/en/tunisia-infrastructural-connections-as-a-way-to-maintain-the-market-for-european-goods>

¹ - The European Green Deal, UK Research Office (UKRO), January 2023.

<https://www.ukro.ac.uk/wp-content/uploads/2023/01/The-European-Green-Deal.pdf>